الأمم المتحدة S/2007/328

مجلس الأمن

Distr.: General
4 June 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص يغطي ما جَدَّ من تطورات في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، ويستكمل سجل الأنشطة التي أنجزتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) وقرارات المجلس اللاحقة، وآخرها القرار ١٧٢٨ (٢٠٠٦).

٢ – وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بلغ قوام العنصر العسكري ٨٥٦ فردا من جميع الرتب، وقوام عنصر الشرطة ٦٤ فردا (انظر المرفق).

ثانيا – تطورات بعثة المساعي الحميدة وغيرها من التطورات

٣ – في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٢٨ (٢٠٠٦)، الذي أعرب فيه، ضمن جملة أمور، عن تأييده الكامل للعملية التي اتفق عليها زعيم القبارصة اليونانيين، تاسوس بابادوبولوس، وزعيم القبارصة الأتراك، محمد علي طلعت، في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وشجع على المشاركة الفعالة في مناقشات تشارك فيها الطائفتان على النحو المبين في رسالة وكيل الأمين العام عندئذ، إبراهيم غامباري، المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ – التي رد عليها كلا الزعيمين ردا إيجابيا – تحت إشراف ممثلي الخاص. ودعا مجلس الأمن إلى إتمام المرحلة التحضيرية في وقت مبكر من أجل استئناف العملية الكاملة للمساعي الحميدة في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، أعرب المجلس عن أسفه لاستمرار انعدام الثقة بين الطرفين، مما حال دون تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه.

٤ – وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، واصل ممثلي الخاص جهوده الرامية إلى تيسير تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه (انظر S/2006/572) عن طريق إجراء مناقشات مكثفة مع الزعيمين

050607 050607 07-36083 (A)

وممثليهما. وقد عُقد حتى الآن ١٤ اجتماعا للجنة التنسيق، المؤلفة من مستشاري الزعيمين وممثلي الخاص، بالإضافة إلى عدد من الاجتماعات الثنائية بين الممثل الخاص وكل جانب من الجانبين. والهدف الرئيسي للجنة التنسيق هو الاتفاق على طرائق إنشاء الأفرقة العاملة المؤلفة من الطائفتين، التي ستعالج المسائل الموضوعية، واللجان الفنية المؤلفة من الطائفتين، التي ستناقش المسائل التي تؤثر على الحياة اليومية للجمهور. وهناك توافق عام في الآراء على طريق التقدم مستقبلا، بناء على الإيضاحات والاتفاقات الإجرائية، بما في ذلك الاتفاق الأولي على قائمة المسائل التي ستعالجها اللجان الفنية والأفرقة العاملة. بيد أنه لا تزال توجد خلافات بشأن تفسير الاتفاق، من أبرزها الخلاف على ما يشكل شأنا من شؤون الحياة اليومية، وعلى آلية تسوية الخلافات. وعلى الرغم من أنه قد تم التوصل إلى تفاهم بشرط الاستشارة في اجتماعي لجنة التنسيق المعقودين في ٩ و ١٠ آذار/مارس، فإن هذا التفاهم قد تعثر بشأن النقطتين السالف ذكرهما. وبرغم أن زعيمي الطائفتين قد التزما في تموز/يوليه بكفالة أن يكون المناخ السائد ''مناخا صحيحا'' لكي تكلل العملية بالنجاح، بما في ذلك إنهاء ما يسمى بلعبة التراشق باللوم، ظل الجانبان منخرطين في تبادل الاتهامات طيلة الفترة المشمولة بالتقرير.

٥ - وفي ٢٧ آذار/مارس، حث أعضاء مجلس الأمن كلتا الطائفتين، في بيان موجه إلى الصحافة، على العمل مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه، ولا سيما عن طريق الإنشاء الفوري لأفرقة عاملة ولجان فنية مؤلفة من الطائفتين بغية التمهيد لإجراء مفاوضات كاملة تفضي إلى تسوية شاملة.

٦ - وفي ٩ شباط/فبراير، اجتمَعتُ بوزير خارجية تركيا عبد الله جول في نيويورك وأكدت ضرورة أن ينفذ الجانبان كلاهما اتفاق ٨ تموز/يوليه دون إبطاء. ووعد السيد جول بالمساندة من جانب تركيا في مسعى التوصل إلى حل دائم في ظل إشراف بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة. وقد أعرب عن أمله في أن يؤدي اتفاق ٨ تموز/يوليه إلى قيام حوار مُجدٍ.

٧ - وفي اجتماع آخر عقد في ٢٠ آذار/مارس في نيويورك، أكدَت لي وزيرة خارجية اليونان، دورا باكويانيس، ضرورة تنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه، وذكرت أنه ينبغي أن يكون متاحا مناقشة جميع المسائل بما فيها المسائل المتنازع بشأنها مثل مسألة الممتلكات. وأكدت أيضا على أهمية التقيد بالإطار المتفق عليه، وقالت إن زعيمي الطائفتين ينبغي أن يجتمعا بعد البدء الرسمي للعملية بأسبوع واحد، وفقا لما اقترحه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وأكدتُ للوزيرة مجددا ضرورة أن ينفذ الجانبان كلاهما اتفاق تموز/يوليه.

٨ - وفي ٢٩ آذار/مارس، اجتمعتُ برئيس وزراء تركيا، رجب طيب أردوغان، في الرياض. وفي سياق إعرابه عن الامتنان للأمم المتحدة لما تبذله من جهود بهدف التوصل إلى تسوية شاملة، أكد رئيس الوزراء أهمية التخطيط للمرحلة التالية. وأشار إلى أنه لم يُتخذ حتى الآن أي إجراء بناء على التقرير الذي قدمه سلفي إلى مجلس الأمن (S/2004/437) في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، أشار من جديد إلى وجوب إنهاء عزلة القبارصة الأتراك. وقلت لرئيس الوزراء إنه يلزم تشجيع جميع المعنيين على المشاركة في عملية اتفاق ٨ تموز/يوليه.

٩ - وفي أوائل نيسان/أبريل، أطلعني السيد طلعت على ما يساوره من شكوك بشأن الاتجاه الذي يبدو أن العملية تسير فيه. ورغما عن ذلك، طمأن مستشاره ممثلي الخاص ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى استمرار التزام الجانب القبرصي التركي بعملية اتفاق ٨ تموز/يوليه. وفي الوقت ذاته، أكد الجانب القبرصي اليوناني مجددا هو الآخر التزامه بهذه العملية. وفي ضوء هذه التطورات، واصل ممثلي الخاص بذل جهوده لدى الجانبين.

١٠ - وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بينت نتائج استطلاع مستقل للآراء أُجري على مستوى الجزيرة كلها، بتكليف من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في قبرص بغية تقييم مدى فعالية أعمال الأمم المتحدة في قبرص ومدى استمرار ملاءمتها، أن عملية اتفاق ٨ تموز/يوليه وأهدافها المعلنة تحظى بتأييد شعبي لدى الطائفتين كلتيهما. وأوضح الاستطلاع أن أغلبية كبيرة في كل طائفة من الطائفتين تقبل بحل قائم على أساس اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين. وبيَّن الاستطلاع نفسه أن أقلية صغيرة فقط في كل من الطائفتين هي التي تعتقد أن الوضع القائم هو الحل.

١١ - وقد بدأ تنفيذ مجموعة المعونات المقدمة من الاتحاد الأوروبي للطائفة القبرصية التركية. والغرض من هذه المساعدة هو المساهمة في تقليل التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية بين الجانبين، ومن ثم ينبغي اعتبارها خطوة إيجابية نحو إنهاء عزلة القبارصة الأتراك، وفقا لما دعا إليه سلفي في تقريره المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، وهو ما أؤيده. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعربت رئاسة الاتحاد الأوروبي عن كامل تأييدها لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص برعاية الأمين العام.

ثالثا – عمليات القوة

ألف – منع تجدد القتال والحفاظ على الوضع العسكري القائم

١٢ – ظلت الحالة العسكرية والأمنية على امتداد خطوط وقف إطلاق النار مستقرة عموما. وعلى وجه الإجمال، تعاونت القوتان المتضادتان مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل كفالة السلام والأمن في المنطقة العازلة.

١٣ – ووقع ما مجموعه ٤٧٣ من الانتهاكات والحوادث الأخرى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وهذا يمثل زيادة قدرها ١٧٣ انتهاكا عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تُعزى إلى حالات توغل المدنيين في المنطقة العازلة خلال موسم الصيد. وكان عدد الانتهاكات التي ارتكبتها القوتان المتضادتان مماثلا مع ما شهدته الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. وشملت الانتهاكات المعتادة تجاوز الأعداد المسموح بها لأفراد المواقع، وأعمال الإنشاء والتحسين المحدودة في مراكز المراقبة، وتصوير مواقع القوتين المتضادتين. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما بدا عدم الانضباط من قوات كلا الجانبين التي تخدم في مواقع مراكز المراقبة على امتداد خط وقف إطلاق النار في الحي القديم من مدينة نيقوسيا. وشملت هذه الحوادث الصياح بالشتائم وقذف الأحجار أو الزجاجات صوب الموقع المضاد، أو نحو الجنود المأذون لهم بالعمل في مراكز المراقبة، أو تجاه المركبات المدنية خارج المنطقة العازلة. وقد استمر وقوع هذه الحوادث على الرغم من احتجاجات قوة الأمم المتحدة، ولم يكن فيما يبدو لدى القوتين المتضادتين أي استعداد لمنع هذه الأفعال.

١٤ – وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، أزال القبارصة الأتراك الجسر الواقع فوق مسار الدوريات العسكرية، شمال خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية في شارع ليدرا. وبمجرد أن اكتملت أعمال الإزالة، أقيم جدار من الألياف الزجاجية على امتداد خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية. وفي أوائل آذار/مارس، قام الحرس الوطني بإزالة الجدار المقام في شارع ليدرا جنوب خط وقف إطلاق النار التابع للحرس. واستبدل الحرس الوطني بهذا الهيكل الخرساني جدارا من الألياف الزجاجية. ولا يزال الجانبان كلاهما يحتفظان بوجود عسكري في هذين الموقعين. وقام الحرس الوطني إضافة إلى ذلك بتركيب كشاف ضوئي عالي القدرة لا يزال موضوعا للاحتجاجات من الجانب القبرصي التركي. ومنذ هدم الجسر والجدار الخرساني، وقوة الأمم المتحدة تُجري مناقشات مع ممثلي كلتا القوتين المتضادتين بغية تيسير أمر تأخر إنجازه لفترة طويلة هو فتح معبر على امتداد شارع ليدرا.

١٥ - وكانت القوات التركية تبدي سابقا ضبطا للنفس لدى اقتراب المدنيين من خط وقف إطلاق النار التابع لها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بدا لدى القوات التركية استعداد أكبر للاشتباك مع المدنيين القريبين من خط وقف إطلاق النار التابع لها عامدة في ذلك إلى التنفيذ التام لقواعد الاشتباك المقررة لديها. ففي حالتين منفصلتين، أطلقت القوات التركية طلقات تحذيرية في اتجاه مزارعين من القبارصة اليونانيين كانوا يعملون قرب خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية. وفي الحادثة الأولى التي وقعت في ٣٠ كانون الثاني/يناير، أفادت دورية للأمم المتحدة في منطقة أثينيو عن إطلاق ١٠ طلقات نارية إلى داخل المنطقة العازلة من خلف خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية. وفي الحادثة الثانية التي وقعت في ٣١ كانون الثاني/يناير، أفاد قبرصي يوناني كان يعمل قرب أستروميريتيس بأن دورية تابعة للقوات التركية أطلقت حوالي ست طلقات نارية. وأقر قائد القوات التركية بأن قواته أطلقت طلقات تحذيرية تجاه مدنيين في المنطقة العازلة، وصرح بأن الشاغل الرئيسي للقوات التركية يتعلق باستخدام الأراضي القريبة من خط وقف إطلاق النار التابع لها. وقد احتجت قوة الأمم المتحدة احتجاجا قويا على كلتا هاتين الحادثتين.

١٦ - وفي عدد من الحالات، أسهم أشخاص مدنيون من كلتا الطائفتين في رفع درجة التوتر في المنطقة العازلة، خصوصا في النطاقات القريبة من خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية. ففي حادثتين منفصلتين، أُطلق سلاح ناري من الجانب القبرصي اليوناني في اتجاه مركز للمراقبة تابع للقوات التركية، ونصبت لافتة للأمم المتحدة تشير إلى إتلاف طلقات نارية لمحيط المنطقة العازلة. وقد تسبب السلوك المنفلت من جانب بعض المدنيين في المنطقة العازلة في تعطيل عمليات قوة الأمم المتحدة مرتين على الأقل، وشمل ذلك اعتداءات على أفراد تابعين للأمم المتحدة وإتلاف معدات تخصها.

١٧ - وشهد موسم الصيد استمرار أفراد من طائفة القبارصة اليونانيين في الولوج إلى داخل المنطقة العازلة. وقد تصدت قوة الأمم المتحدة لذلك بغية الحيلولة دون زيادة التوتر وكفالة خروج المتوغلين في المنطقة دون أن تقع حوادث بسبب ذلك. وتم حث كلتا الطائفتين على ممارسة ضبط النفس والامتثال لإجراءات قوة الأمم المتحدة خلال موسم الصيد المقبل. وموضع الاهتمام الرئيسي في هذا الصدد هو منطقة كيماكلي في شمال شرق نيقوسيا (القطاع ٢)، التي يفاد بأن مزارعين من القبارصة اليونانيين يعتزمون العمل على أراض فيها قريبة من خط إطلاق النار التابع للقوات التركية، ومنطقة أفلونا التي حاول فيها مزارعون من القبارصة اليونانيين ممارسة الزراعة قريبا من خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية، دون موافقة من قوة الأمم المتحدة.

١٨ - ومن الأمور المشجعة أن أيا من الجانبين لم يقم بمناورات عسكرية على نطاق كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يجعلني أحث القوتين المتضادتين على ممارسة ضبط النفس على نحو مماثل في الفترة المقبلة. بيد أن كلتا القوتين المتعارضتين أنجزت تدريبات عسكرية محدودة بالقرب من خط وقف إطلاق النار التابع لها. فقد أجرت القوات التركية تدريبات كان قوامها عادة قوام السَّرِية (٧٠-٨٠ فردا)، وتضمن بعضها وزع أسلحة ثقيلة شملت هاونات وبنادق عديمة الارتداد مضادة للدبابات. وأجريت هذه التدريبات في مناطق للتدريب تبعد بحوالي ٢ ٠٠٠ متر إلى الشمال من خط وقف إطلاق النار التابع للقوات التركية. أما الحرس الوطني فإنه خلافا للمعلومات المبلغة مسبقا إلى قوة الأمم المتحدة قام بنشر مدافع رشاشة منصوبة على مركبات إلى مراكز المراقبة على امتداد خط وقف إطلاق النار التابع له، وقام بتدريبات قوامها قوام اللواء المزود بالهاونات، في حدود ١ ٠٠٠ متر من خط وقف إطلاق النار التابع له.

١٩ - وأكملت القوات التركية أعمال الصيانة الدورية لموقع الاتصال الكائن في ستروفيليا ودأبت على تجاوز العدد المقرر للأفراد العاملين في الموقع، مما يشكل انتهاكا للوضع العسكري القائم في تلك المنطقة. أما مركزا المراقبة اللذان شيدهما الجانبان في منطقة ديرينيا في صيف عام ٢٠٠٦، وأشرت إليهما في تقريري السابق (S/2006/931)، فلا يزالان قائمين، بينما تعثرت المفاوضات التي كانت جارية بشأن إزالتهما. ولا تزال عمليات قوة الأمم المتحدة معرقلة في فاروشا بفعل القيود المفروضة، من القوات التركية، على دخول المنطقة المسيَّجة وعلى التنقل داخلها. وستظل الأمم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولة عن الوضع العسكري القائم في فاروشا.

باء - الأعمال المتعلقة بالألغام

٢٠ - استمرت عمليات إزالة الألغام حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وبحلول ذلك التاريخ، تمت إزالة حقول ألغام القوات التركية الثلاثة عشر التي كانت موجودة قرب نيقوسيا. وعقب إنجاز هذه العملية، أُعلن في احتفال أقيم في المنطقة العازلة أن نيقوسيا أصبحت منطقة خالية من الألغام. وواصلت قوة الأمم المتحدة، نيابة عن مركز مكافحة الألغام، إجراء مناقشات مع القوات التركية/قوات الأمن القبرصية التركية استهدفت تحديد المزيد من مناطق الألغام والاتفاق على شروط تطهيرها. ونتيجة لتحفظات القوات التركية بشأن الاستخدام المدني المحتمل للمناطق المطهرة واعتراضات القبارصة الأتراك فيما يتعلق بمصدر التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي لعملية إزالة الألغام، لم تسفر هذه المناقشات عن نتائج إيجابية ولم يُضطلع بأي أعمال لإزالة الألغام منذ بداية هذا العام. وبغية النهوض بالمهام

ذات الأولوية، مثل مهمة التحقق عند معبر شارع ليدرا المقترح، وكفالة سرعة استئناف الأنشطة بكامل نطاقها بمجرد أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إتاحة الدخول إلى حقول الألغام، واصل البرنامج الاستعانة بقدرة مخفضة من كلا المتعاقدين. وإني أشجع على إنجاز المفاوضات في أقرب وقت ممكن لكي تُستأنف أنشطة إزالة الألغام.

٢١ - ومنذ إنشاء البرنامج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ حتى الآن، بلغت مساحة الأراضي المطهرة التي أتيحت للاستعمال أكثر من ٢,٢ مليون متر مربع، حيث أزيل ٢٥ حقلا من حقول الألغام وتم تدمير ٨١٦ ٢ لغما (٣٢٠ ١ لغما مضادا للأفراد و ٤٩٦ ١ لغما مضادا للدبابات). ومنذ صدور التقرير السابق عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2006/931)، بلغت مساحة الأراضي التي أصبح مسموحا باستعمالها عن طريق أنشطة المسح ١٥٣ ٣٢٣ مترا مربعا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أكد الاتحاد الأوروبي أن مبلغا إضافيا قدره ٤ ملايين يورو سيتاح للأعمال المتعلقة بالألغام، وبذا سيصل مجموع التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض إلى ٩ ملايين يورو.

جيم - إعادة الأحوال إلى طبيعتها والمهام الإنسانية

٢٢ - واصلت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص العمل مع شركائها في الأمم المتحدة ومع العناصر الفاعلة المحلية على تيسير المشاريع التي تعود بفائدة مشتركة على القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين داخل المنطقة العازلة وخارجها، وعلى تعزيز تدابير بناء الثقة بينهما. وإضافة إلى ذلك، واصلت قوة الأمم المتحدة الاضطلاع بمهامها المتعلقة بحفظ القانون والنظام.

٢٣ - وواصل القبارصة على كلا جانبي المنطقة العازلة استخدام نقاط العبور للقيام بأنشطة متنوعة، بما في ذلك الأنشطة التجارية والمناسبات الدينية والمناسبات التي تحتفل بها الطائفتان معا، دون وقوع حوادث جسيمة. وقد سجلت قوة الأمم المتحدة قرابة ١٣ مليون حالة عبور منذ افتتاح نقاط العبور في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ولا يتضمن هذا الرقم حالات العبور في برغاموس منذ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وهو تاريخ توقف الجانب القبرصي التركي عن التشارك في الإحصاءات بشأن حركة السكان من خلال ذلك المعبر. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٤، عبرت الخط الأخضر من شمال المنطقة العازلة إلى جنوبها سلع تقارب قيمتها ٢ مليون جنيه قبرصي (أكثر من ٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وهو ما يعكس زيادة ملموسة في هذا الصدد (١ مليون جنيه قبرصي للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأكثر من ١ مليون جنيه قبرصي للفترة المشمولة بالتقرير وحدها). وخلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٧،

عبرت من الجنوب إلى الشمال سلع تقارب قيمتها ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه قبرصي (حوالي ١ مليون دولار).

٢٤ - ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن فتح معابر إضافية وإن كان الجانبان قد اتخذا كلاهما بعض الخطوات الإيجابية بصدد افتتاح معبر شارع ليدرا في نيقوسيا (انظر الفقرة ١٤). وقد أبلغ الجانب القبرصي اليوناني ممثلي الخاص، عن طريق رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس، بأنه قرر الشروع في تنفيذ أعمال إنشائية لمعبر محتمل بين كاتو بيرغوس وكارافوستي في القطاع الشمالي الغربي من قبرص. وتتواصل حاليا الأعمال الإنشائية غربي خط وقف إطلاق النار التابع للحرس الوطني خارج المنطقة العازلة.

٢٥ - وقامت قوة الأمم المتحدة بتيسير إقامة ٣٧ مناسبة مشتركة بين الطائفتين شارك فيها حوالي ٢ ٠٠٠ شخص من الجانبين. وقد احتُفل بهذه المناسبات في المنطقة العازلة، في فندق ليدرا بالاس، الذي ما برح الجانبان يعتبرانه موقعا محايدا ضروريا لاستضافة الأنشطة المشتركة بين الطائفتين. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة ملموسة في عدد المناسبات المحتفل بها في ليدرا بالاس. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، يسّرت قوة الأمم المتحدة تنظيم مناسبة للأطفال في قرية بايلا التي تقطنها الطائفتان، ضمّت مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية التابعة لكلتا الطائفتين. وأُعلنت عقب هذه المناسبة التزامات بمواصلة ممارسة أنشطة ثقافية مشتركة في عام ٢٠٠٧. وقامت قوة الأمم المتحدة أيضا بدعم معرض دولي للمجتمع المدني تم تنظيمه بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو عند معبر فندق ليدرا بالاس وشارك فيه حوالي ٥٠٠ ١ شخص.

٢٦ - واستمر عقد الاجتماعات الشهرية الدورية بين قادة الأحزاب السياسية للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في فندق ليدرا بالاس بإشراف سفارة سلوفاكيا. وحضر ممثلي الخاص هذه الاجتماعات في عدة مناسبات لإفادة المشاركين فيها عن العملية السياسية. وفي آذار/مارس، اتفق قادة الأحزاب السياسية، وللمرة الأولى، على مجموعة متنوعة، وإن كانت محدودة النطاق، من تدابير بناء الثقة فيما بين الطائفتين.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت قوة الأمم المتحدة بتنفيذ ٦٠ من القوافل والزيارات الإنسانية دعما لمن يعيشون في الشمال من القبارصة اليونانيين، وعددهم ٣٨٤ شخصا، ومن الموارنة، وعددهم ١٤٢ شخصا. ويعرب عدد متزايد من الموارنة ومن القبارصة اليونانيين عن رغبتهم في العودة بصفة دائمة إلى قراهم في الشمال، من أجل العناية في معظم الحالات بوالديهم الذين ظلوا مقيمين هناك وتقدم بهم السن حاليا إلى درجة لا تمكنهم من العناية بأنفسهم. وواصلت قوة الأمم المتحدة مساعدة القبارصة الأتراك الذين

يعيشون في الجنوب في الحصول على وثائق الهوية والإسكان وخدمات الرعاية الاجتماعية والرعاية الطبية وفرص العمالة والتعليم.

٢٨ - وما زال الاتجاه نحو زيادة البناء على الجانب القبرصي التركي يبعث على القلق، إذ قد يعقّد الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وقد تلقت قوة الأمم المتحدة شكاوى من الجانب القبرصي اليوناني من أن المنازل غير المأهولة التي تعود للقبارصة اليونانيين في ريزوكارباسو يجري هدمها. وقد تأكدت قوة الأمم المتحدة من صحة ذلك واحتجت لدى الجانب القبرصي التركي على ممارسة هدم المنازل دون موافقة مالكيها. وصادف الأفراد التابعون للقوة صعوبات في الوصول إلى الطائفة القبرصية اليونانية في منطقة كارباس، من جراء القيود التي فرضتها الشرطة المحلية على القيام بالزيارات المترلية دون تصريح سابق. وقد احتجت قوة الأمم المتحدة على فرض هذه القيود الجديدة. ويوجد للقوة شرطيان مرابطان في ليوناريسّو، للعناية بالسكان القبارصة اليونانيين في هذه المنطقة والمساعدة في إنجاز عمليات التموين الأسبوعية والزيارات المترلية. وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل، منع الجانب القبرصي التركي الأفراد التابعين للقوة من الدخول إلى مركز ليوناريسّو في الشمال لتأدية المهام المعتادة المتصلة بشؤون الصحة والسلامة والصيانة. وقد احتجت قوة الأمم المتحدة على هذه الحوادث.

٢٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة متابعة عملية إنشاء مدرسة ابتدائية للتعليم باللغة التركية في ليماسول، التي أعلن الجانب القبرصي اليوناني التزامه بها في آذار/مارس ٢٠٠٥. ولم تدخل هذه المدرسة طور التشغيل بعد. واجتمعت قوة الأمم المتحدة بنقابة المعلمين القبارصة الأتراك، بناء على طلبها، بشأن هذا الموضوع والمسائل الأخرى المتصلة بتعليم التلاميذ القبارصة الأتراك في الجنوب. وقد أُرجئت عدة مرات الإجراءات الرسمية للنظر في الدعوى المرفوعة من نقابة المعلمين القبارصة الأتراك لدى المحكمة العليا لضمان حق القبارصة الأتراك في التعليم بلغتهم الأصلية (انظر S/2006/931، الفقرة ٢٧). والموعد التالي المحدد للنظر في القضية هو ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وتتابع قوة الأمم المتحدة ما يستجد من تطورات بشأن هذه المسألة، انتظارا للنتيجة التي ستتمخض عنها الإجراءات القضائية. وفي الوقت نفسه، يستمر بذل الجهود من أجل تحسين أحوال الأطفال القبارصة الأتراك المنتظمين في مدرسة للقبارصة اليونانيين في ليماسول.

٣٠ - وساعدت قوة الأمم المتحدة في ترتيب رحلتين للقبارصة اليونانيين لزيارة الكنائس الكائنة في المنطقة العازلة. ففي ٩ نيسان/أبريل، زار حوالي ١٠٠ من القبارصة اليونانيين كنيسة فاريشا لأداء الشعائر الدينية السنوية، وفي ١ أيار/مايو أدى نحو ٢٠٠ من القبارصة

اليونانيين الصلاة في كنيسة آيوس جورجيوس سولياس. وإضافة إلى ذلك، قام حوالي ١٤٠ من القبارصة الأرمن، في ٦ أيار/مايو، بزيارة دير القديس مقار الأرمني على السفح الشمالي لسلسلة جبال كيرينيا لأول مرة منذ عام ١٩٧٤.

٣١ - وتتولى قوة الأمم المتحدة تيسير الاستجابة لطلب من الطائفة المارونية لإعادة أيقونة من متحف في الشمال إلى الكنيسة الكائنة في قرية كورماكيتيس المارونية. وطُلب إلى القوة أيضا أن تيسر نقل ١٥ أيقونة بصفة مؤقتة من الكنيسة في كورماكيتيس لإنجاز أعمال ترميمها في الجنوب. وقد بُحثت هاتان المسألتان مع السلطات القبرصية التركية.

٣٢ - واستمر ورود الطلبات إلى قوة الأمم المتحدة من كلتا الطائفتين القبرصيتين بشأن مسائل تدنيس المواقع والأشياء ذات الأهمية الثقافية والدينية أو إتاحة الوصول إليها أو الحفاظ عليها. وفي ٢١ شباط/فبراير، اجتمع نيافة كريسوستوموس الثاني، مطران نوفا جاستينا وسائر أنحاء قبرص، وأحمد يونلور، رئيس الشؤون الدينية في الشمال، برعاية رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، رينيه فان دير ليندن. وقد أعربا عن التزامهما المشترك بالمساهمة في تهيئة مناخ تسوده الثقة والتسامح في قبرص واتفقا على ''اتخاذ خطوات عملية من أجل تعزيز احترام المواقع ذات الأهمية الدينية لدى الطائفة الأخرى، بما في ذلك الجهود التي يرد بها الترميم''. وكخطوة أولى على هذا الطريق، عزما على العمل على بلوغ هدف التمكين من أداء العبادات في مسجد هالا سلطان تقي في لارنكا ودير أبوستولوس أندرياس في شبه جزيرة كارباس. وفيما بعد، كتب ممثلي الخاص إلى الزعيمين الدينيين مهنئا إياهما على اجتماعهما ذاك ومشجعا لهما على معالجة المسائل المحددة موضع الاهتمام لدى كلتا الطائفتين.

٣٣ - واستمر تزايد عدد المدنيين الذين يسعون إلى استغلال أراض في المنطقة العازلة في إقامة مبان أو في غير ذلك من أغراض التعمير، على نحو يخالف في حالات كثيرة الإجراءات المحددة من قبل قوة الأمم المتحدة لصون الاستقرار والأمن داخل المنطقة العازلة. وقد أخذت معالجة هذا التطور تستوعب بصورة متزايدة شطرا كبيرا من موارد عمليات قوة الأمم المتحدة وطاقتها. وتدأب القوة على دعوة الجانبين إلى تقديم مزيد من المساندة للبعثة في ممارسة ولايتها في المنطقة العازلة فيما يتعلق بالأنشطة المدنية. وتحقيقا لهذا الهدف، واصلت القوة إجراء مناقشات مع الجانبين بشأن الطرائق العملية لمنع الأنشطة المدنية غير المأذون بها في المنطقة العازلة خارج النطاقات المعينة للاستخدام المدني.

٣٤ - وأذنت قوة الأمم المتحدة بتنفيذ عدد من المشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا لولايتها التي تقضي باستعادة الأحوال الطبيعية في المنطقة العازلة. وشملت هذه المشاريع

حفر بئر لتوفير المياه لسكان كلتا الطائفتين في قريتي بيترا/تاسكوي وبيريستيرونا/كنغزكوي، واستبدال خط من أنابيب الأسبستوس لإمداد المياه من مضخة المياه إلى داخل قرية كاتوكوبيا/زومروتكوي، وتنفيذ أعمال إنشائية تتعلق بطريق فرعي، وإنشاء طريق مُسيَّج إلى مدرسة باسكال في نيقوسيا، وتشييد محطة للضخ في إطار المساعدة على تنفيذ شبكة الصرف الصحي في منطقة نيقوسيا الكبرى، وإنشاء طريق موصل إلى بالوريوتيسا ليسوم في نيقوسيا.

٣٥ - ويسَّرت قوة الأمم المتحدة تنفيذ أنشطة الرش لمكافحة الملاريا في المنطقة العازلة، التي ظلت دوائر الرعاية الصحية التابعة لكلا الجانبين تضطلع بها حتى الأسبوع الأخير من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد استؤنفت أنشطة الرش لمكافحة الملاريا في ٥ نيسان/أبريل وستستمر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولا تزال قوة الأمم المتحدة تتواصل مع السلطات المحلية على كلا الجانبين في إطار حملة لمكافحة إلقاء النفايات، تصديا لازدياد عدد المواقع غير القانونية لإلقاء النفايات في المنطقة العازلة. وفي هذا الصدد، قدمت القوة الدعم أيضا لحملة يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالوعي البيئي في المنطقة العازلة.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جوبهت قوة الأمم المتحدة بازدياد في حالات السلوك غير المأذون به، والمنطوي على التحدي في بعض الأحيان، من جانب أفراد طائفة القبارصة اليونانيين المقيمين في المنطقة العازلة. ففي ٤ كانون الثاني/يناير، وقعت حادثة في منطقة قرية ترولي في موقع كانت تجرى به أعمال إنشائية غير مأذون بها من أعمال الطرق. ونتج عن هذه الحادثة توجيه تهم جنائية إلى ثلاثة من أفراد طائفة القبارصة اليونانيين. وقد أخذ يتضح من هذه الحادثة وحالات أخرى مماثلة لها ظهور نمط ينطوي على تشكيك متزايد في سلطة قوة الأمم المتحدة في المنطقة العازلة.

٣٧ - وداومت قوة الأمم المتحدة على الاتصال بكلا الجانبين بشأن إنفاذ القانون والمسائل المتصلة بالمعابر. ويسّرت القوة تنفيذ ٢٠ عملية إخلاء طبي من الشمال، إلى جانب إعادة رفات ثلاثة من القبارصة اليونانيين للدفن في قراهم الواقعة في الجزء الشمالي من الجزيرة. واستمر القيام بزيارات للسجون وإجراء مقابلات مع النزلاء ومع المسؤولين المختصين في مرافق الاحتجاز. ويوجد حاليا ٢٠ من القبارصة الأتراك قيد الاحتجاز في الجنوب، بينما يوجد محتجز واحد من القبارصة اليونانيين في الشمال.

٣٨ - وفي حين أن تبادل المعلومات بشأن الأمور الجنائية مستمر بدرجة ما بين الطائفتين عن طريق قوة الأمم المتحدة، فإنه لم يتحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي قدر آخر من التقدم في التقريب بين الجانبين فيما يتعلق بمسائل إنفاذ القانون. وهذا الافتقار إلى التعاون يُضعف جهود قوة الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير تسوية المسائل المتصلة بإنفاذ القانون التي

تشمل الجانبين، خصوصا في المنطقة العازلة. وقد تجلّى هذا خلال حادثة وقعت قرب قرية بايلا في المنطقة العازلة في ٢٦ كانون الثاني/يناير، حيث تصدى الجانب القبرصي التركي للشرطة التابعة لقوة الأمم المتحدة التي كانت تحاول تيسير وصول الجانب القبرصي اليوناني إلى موقع حادثة مفجعة. واستمرت دون انقطاع حوادث العبور غير القانوني للمنطقة العازلة. وفي حين أن هناك تقارير مشجعة بشأن حالات اعتقال الأشخاص الضالعين في جرائم الاتجار بالبشر، فإن الحاجة لا تزال قائمة إلى المزيد من التعاون بين الجانبين بشأن هذه الجرائم وغيرها من الشؤون الجنائية. وعقب فتح المعابر، صارت قوة الأمم المتحدة تتلقى عددا زائدا من طلبات المساعدة في العثور على رعايا أطراف ثالثة يُشتبه في أنهم وقعوا ضحايا لأنشطة الاتجار بالبشر في الجزيرة.

٣٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تنسيق وتيسير الأنشطة المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بنوع الجنس في الجزيرة، مثل فريق المرأة القبرصية المعني بالسياسات. ويوفر هذا الفريق المؤلف من نساء من كلا الجانبين في الجزيرة منبرا لمعالجة المسائل الجنسانية في جميع أنحاء قبرص. وفي اليوم الدولي للمرأة، استضافت قوة الأمم المتحدة حفلا شمل عرضا مسرحيا بشأن العنف المترلي من إنتاج موظفي قوة الأمم المتحدة تأليفا وإخراجا وتمثيلا، تلته حلقة نقاشية مشتركة بين الطائفتين بشأن إنهاء ظاهرة إفلات مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة من العقاب. وحضر الحلقة ممثلون للسلطات البلدية في كل من شمال نيقوسيا وجنوبها، وبدأت منذ ذلك الحين مناقشات بشأن تمويل مأوى مشترك بين الطائفتين للنساء ضحايا العنف والاتجار بالبشر.

رابعا - اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص مشروعها المتعلق باستخراج الرفات وتحديد هويات أصحابه وإعادته في قبرص، الذي بدأ تنفيذه في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد تم حتى الآن استخراج رفات أكثر من ٢٥٠ فردا من مواقع على كلا جانبي المنطقة العازلة. وتم فحص رفات حوالي ١٥٠ فردا في المختبر الأنثروبولوجي التابع للجنة في المنطقة الخاضعة لحماية الأمم المتحدة في نيقوسيا. وفي بداية نيسان/أبريل، أُرسلت أولى عينات العظام إلى مختبر الحمضي الخلوي الصبغي لإجراء التحديد الرسمي للهوية. ويتوقع أن تبدأ عملية إعادة رفات الأفراد المفقودين إلى أسرهم في حزيران/يونيه.

٤١ - ولا يزال المشروع المتعلق باستخراج الرفات وتحديد هويات أصحابه وإعادته في قبرص، الذي هو مشروع جامع بين الطائفتين تماما، يحظى بتأييد واسع النطاق على المستوى السياسي وعلى مستوى الجمهور. ويبين استطلاع الآراء المذكور أعلاه أن القبارصة

اليونانيين كلهم تقريبا وأغلبية ضخمة من القبارصة الأتراك يعتقدون أن عملية استخراج الرفات وتحديد هويات أصحابه عملية ضرورية لحل مسألة المفقودين.

خامسا – الجوانب المالية والإدارية

٤٢ – سبق أن أُشير في تقريري السابق (S/2006/931) إلى أن الجمعية العامة اعتمدت، في قرارها ٢٧٠/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مبلغا إجماليه ٤٤,٨ مليون دولار (صافيه ٤٣ مليون دولار) للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن امتناني للتبرع المقدم من حكومة قبرص بثلث تكاليف البعثة، أي ما يكافئ ١٤,٩ مليون دولار، والتبرع المقدم من حكومة اليونان بمبلغ ٦,٥ ملايين دولار. وأدعو سائر البلدان والمنظمات إلى الاقتداء بذلك بغية تقليل الجزء الذي يغطى بالمساهمات المقررة من تكاليف قوة الأمم المتحدة.

٤٣ – وتنظر الجمعية العامة حاليا في الميزانية المقترحة للإنفاق على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقدرها ٤٦,٨ مليون دولار تقريبا.

٤٤ – وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغت المساهمات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ما مجموعه ١٧,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع المساهمات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ نفسه ١ ٨٠١,٥ مليون دولار.

٤٥ – وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للمساهمين بقوات ٨,٨ ملايين دولار. ونتيجة للتأخر في تلقي المساهمات المقررة، لم تسدد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلا عن الفترتين الممتدتين حتى ٣٠ نيسان/أبريل و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، على التوالي.

٤٦ – وفي التقرير السابق بشأن قبرص، أشير إلى الأحوال التي يكابدها جنود قوة الأمم المتحدة في فندق ليدرا بالاس ومعسكر سان مارتن. وشدد التقرير على أهمية الإنجاز السريع لأعمال الإصلاح اللازمة وعلى الحاجة الماسة إلى ذلك لكفالة أن يتوافر لجنود القوة الحد الأدنى لمتطلبات الصحة والسلامة. وعلى الرغم من الحوار الممتد منذ ذلك الحين بين الأمم المتحدة وجمهورية قبرص، والمناقشات التي جرت بين حكومة البلد المعني المساهم بقوات والحكومة المضيفة، كان التقدم المحرز صوب تسوية هذه المسألة بالغ الضآلة. وفي

٢٤ أيار/مايو، وعقب اجتماع مع قوة الأمم المتحدة، تعهدت السلطات القبرصية بأن تقدم في غضون فترة وجيزة خطة تفصيلية لأعمال الإصلاح. بيد أن استمرار تعرض أفراد قوة الأمم المتحدة لهذه المخاطر إلى أن يتم ذلك يمثل خطرا لا يمكن قبوله على صحتهم وسلامتهم. لذا فإني أهيب بالحكومة المضيفة أن تتقيد بالتزامها القانوني بتوفير مرافق الإيواء اللائقة طبقا لاتفاق مركز القوات.

سادسا – ملاحظات

٤٧ – خلال الأشهر الستة الماضية، ظلت الحالة هادئة ومستقرة بوجه عام على امتداد خطوط وقف إطلاق النار. وبذلت القوتان المتضادتان التعاون لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأحجمتا بوجه عام عن إتيان أفعال يمكن أن تعطل الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات السياسية. بيد أن سعي الأفراد من السكان المدنيين إلى ممارسة ما لهم من حقوق الملكية في المنطقة العازلة غير عابئين بالاعتبارات الأمنية ما زال يؤثر سلبا على السلامة والاستقرار في تلك المنطقة. وفي هذا الصدد، ستواصل قوة الأمم المتحدة دعم الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة مع كامل الاحترام لحقوق الملكية. بيد أنه لن يُسمح بأن تكون تلك الأنشطة على حساب الاستقرار والأمن اللذين تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة عنهما. وعلاوة على ذلك، فإني أعتقد اعتقادا جازما بأن الحالة ستشهد مزيدا من التحسن إذا قبل الجانبان كلاهما مذكرة عام ١٩٨٩ التي تطبقها الأمم المتحدة على مدى الثمانية عشر عاما الماضية لتنظيم الأنشطة في المنطقة العازلة. ومن ثم فإني أهيب بالجانبين أن يقبلا بتلك المذكرة دون إبطاء.

٤٨ – ومع انعدام تسوية شاملة، لا تزال قوة الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في صون السلام والأمن في قبرص. بيد أن استمرار مشاركة المجتمع الدولي في قبرص، عن طريق قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بشكلها الراهن على الأقل، ينبغي ألا يؤخذ على أنه أمر مسلّم به. فبعد ٤٣ عاما من الوجود في قبرص، بدأت عناصر فاعلة شتى في المجتمع الدولي تتشكك بقدر متزايد في القيمة المضافة التي يحققها وجود قوة الأمم المتحدة، لا سيما في ضوء عدم تحقيق تقدم كبير في العملية السياسية.

٤٩ – وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم بقدر ملموس، فإن الطرفين قد اتخذا خطوات صغيرة ولكنها متدرجة في الاتجاه الصحيح. ولا يزال الحوار مطردا بين ممثلي الزعيمين بشأن طرائق إنشاء الأفرقة العاملة المؤلفة من الطائفتين واللجان الفنية المؤلفة من الطائفتين. وفي حين أن اتفاق ٨ تموز/يوليه لم ينفذ بعد، فإن من الجدير بالملاحظة أن الجانبين قد اقتربا، في عدة مناسبات، من نقطة التوصل إلى اتفاق على بدء العملية.

٥٠ - واطراد الحوار بين الجانبين في حد ذاته ليس بالإنجاز الهين، بالنظر إلى استمرار انعدام الثقة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، خصوصا منذ استفتاءي عام ٢٠٠٤. بيد أن الوقت قد حان للانتقال من المحادثات بشأن الإجراءات إلى معالجة الأمور الجوهرية. وينبغي جعل الجهد المبذول على مدى الـ ١٦ شهرا الماضية يؤتي ثمرته بتنفيذ اتفاق ٨ تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، أود أن أذكِّر الطرفين مرة أخرى بما صدر عن مجلس الأمن من مطالبات جماعية بتنفيذه. وقد آن الأوان لترجمة التقارب الملموس بين المواقف إلى أعمال. وفي هذا الصدد، وبغية بناء الثقة بين الجانبين، أحث الزعيمين كليهما على الوفاء بالتزاماتهما الخطية وإنهاء تبادل الاتهامات المستمر الذي لا طائل من ورائه سوى إضعاف العملية.

٥١ - ويؤسفني ألا يكون بوسعي أن أفيد بحدوث أي تحسن يعتد به في المناخ الذي يتيح للقبارصة من كلا الجانبين أن يتواصلوا على نحو شامل للطائفتين. والتفاعل غير المقيد الذي يرمي إلى بناء الثقة بين الطائفتين أمر موافق لاتفاق تموز/يوليه نصا وروحا. وأعتقد، إضافة إلى ذلك، أن قيام مجتمع مدني نشط ومزدهر يمكن أن يوفر دعما بالغ الأهمية للعملية السياسية. وفي هذا الصدد، أشجع جميع القبارصة على أن يشاركوا بقدر أكبر في النقاش المتعلق بمستقبل بلدهم.

٥٢ - وإني أعتقد اعتقادا راسخا أن المسؤولية عن إيجاد حل تقع أولا وقبل كل شيء على القبارصة أنفسهم. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم العملية السياسية وبتيسير المصالحة. ومن الضروري أن يثبت الطرفان استعدادهما لمكافأة الأقوال بالأفعال بأن يبذلا جهودا مخلصة للتوصل إلى تسوية شاملة. وينبغي أن يكون أيضا واضحا للجميع أن هناك كمًّا كبيرا من الإنجازات والاتفاقات الأساسية التي تم التوصل إليها بخصوص بارامترات الحل المنشود، وهو ما يمكن الاستفادة منه في البحث عن تسوية في المستقبل.

٥٣ - وأنوه مع الأسف إلى أنه لم يحرز أي قدر إضافي من التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن إزالة الألغام. وإني أحث القوات التركية والجانب القبرصي التركي على التواصل من جديد مع قوة الأمم المتحدة لتجديد الاتفاق من أجل إتاحة إتمام إزالة الألغام في المنطقة العازلة.

٥٤ - ومما يسرني أن اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ما زالت تحافظ على الزخم المحقق وتسير قدما صوب حل جانب من جوانب مشكلة قبرص يعد من أشدها إيلاما. وآمل مخلصا لهذا المسعى الجامع للطائفتين لا أن يؤدي فحسب إلى معالجة مسألة إنسانية مستعرة، بل أن يكون له أيضا انعكاسه الإيجابي على الجهود الأوسع نطاقا التي تبذلها كلتا الطائفتين سعيا إلى المصالحة.

٥٥ - وإني ممتن للدعم القوي الذي أبداه أعضاء مجلس الأمن، وكذا دول أعضاء أخرى، لجهود الأمم المتحدة، في نيويورك وعلى الجزيرة على السواء.

٥٦ - ونظرا لانعدام تسوية شاملة، لا يزال وجود قوة الأمم المتحدة في الجزيرة يمثل أمرا مهما. ومن ثم فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وقد تكون هناك حاجة إلى إجراء استعراض آخر للعملية في الوقت المناسب.

٥٧ - وأود في الختام أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص ورئيس البعثة، السيد مايكل مولر، ولقائد القوة، اللواء رافاييل بارني، ولأفراد القوة رجالا ونساء لكفاءتهم وتفانيهم في إنجاز المسؤوليات التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

المرفق

البلدان المساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية (في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

البلد	الأفراد العسكريون
الأرجنتين*	٢٩٢
سلوفاكيا**	٢٠٠
كندا	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٢٧٥
النمسا	٤
هنغاريا	٨٤
المجموع	**٨٥٦**

	أفراد شرطة الأمم المتحدة
الأرجنتين	٤
أستراليا	١٥
أيرلندا	١٨
إيطاليا	٤
البوسنة	٣
السلفادور	٧
كرواتيا	٢
الهند	٤
هولندا	٧
المجموع	**٦٤**

* ضمت الوحدة الأرجنتينية جنودا من باراغواي (١٤) وبيرو (١٤) وشيلي (١٥).

** ضمت الوحدة السلوفاكية جنودا من كرواتيا (٤).

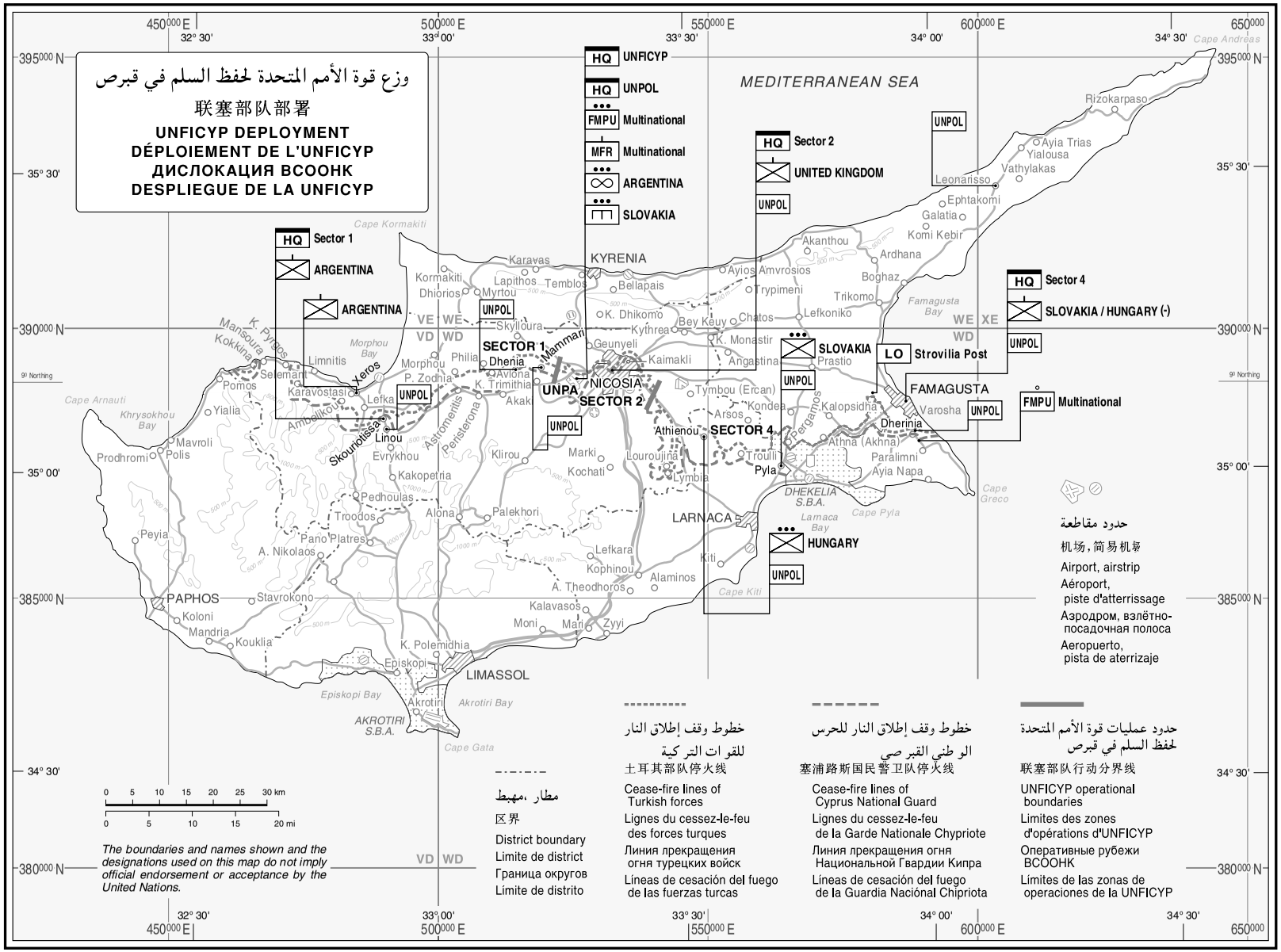

Map No. 2930 Rev. 62 UNITED NATIONS
May 2007

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section